

الاقتصاديات الانتاج الحيواني في جمهورية مصر العربية (لحوم الحمراء - اللحوم البيضاء)

خلال الفترة ما بين (٢٠٠٨-٢٠١٧)

اعداد

د. سناء محمد عبد الغنى

مدرس بقسم الاقتصاد بالمعهد العالى للدراسات المتطورة

ملخص البحث

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية في مصر لما يوفره للسكان من السلع والمنتجات الغذائية والكسائية، ويمد القطاعات الأخرى بالمواد الخام اللازمة للعديد من الصناعات التحويلية، فضلاً عن دوره في الصادرات السلعية وتوفير العملة الصعبة والمساهمة في إيجاد فرص عمل جديدة، بالإضافة إلى أن الزراعة تلعب دوراً حيوياً في تحقيق الأمن الغذائي وتحسين المستوى المعيشي والرفاهية ولا يتحقق هذا الدور الإقتصادي والإجتماعي بغير الإستثمار في الزراعة. من هنا تعتبر الإستثمارات الزراعية أحد الوسائل الأساسية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية الزراعية في مصر، حيث يتوقف نجاح سياسات التنمية الزراعية بدرجة كبيرة على قدر وكفاءة توزيع الإستثمارات المتاحة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة بالدولة، وذلك من منطلق أن الإستثمارات لها دور هام وفعال في إحداث التغيرات في الإقتصاد القومي، حيث تساهم الإستثمارات

الزراعية بحوالي ١٠٪ من الإستثمارات القومية، الأمر الذي يؤدي إلى الإهتمام بالإستثمار الزراعي بصفة عامة والإنتاج الحيواني بصفة خاصة. تتحصر مشكلة الدراسة في إنخفاض الإستثمارات الموجهة الى الإنتاج الحيواني، كما أن نصيب الزراعة من الإستثمارات القومية لا يتعدى ١٠٪ من إجمالي الإستثمارات، وهذا لا يتناسب مع أهميتها ودورها الأساسي في تنمية القطاعات الأخرى، الأمر الذي أدى إلى الإهتمام بالإستثمارات في قطاع الزراعة بصفة عامة والإنتاج الحيواني بصفة خاصة والذي يعتبر مصدراً رئيسياً للبروتين الحيواني، وهذا الطلب المتزايد من اللحوم الحمراء لم يلاحقه زيادة في الإنتاج بنفس القدر، الأمر الذي أدى لوجود فجوة غذائية في اللحوم الحمراء بلغت حوالي ٣٣٨ ألف طن عام ٢٠١٧ على التوالي مما دعي الدولة لإستيراد كميات كبيرة لسد الفجوة الغذائية والعمل على رفع متوسط نصيب الفرد منها.

واستهدفت الدراسة:

١- دراسة الوضع الراهن في استثمارات قطاع الانتاج الحيوانى .

٢- توضيح انتاج اللحوم الحمراء من مصادرها المختلفة .

٣- دراسة اقتصاديات اللحوم الحمراء من حيث كفاءتها الانتاجية و الاقتصادية و تقييم مشروعاتها. وكانت اهم النتائج:

١- تعتبر قضية الأمن الغذائى من أهم القضايا التى تفرض نفسها على الاقتصاد المصرى نظرا لارتباطها الوثيق بعملية التنمية الاقتصادية من ناحية والاستقرار السياسى والاجتماعى من ناحية اخرى.

٢- تعد دراسة واقع ومستقبل الطلب على السلع الغذائية بصفة عامة والمنتجات الحيوانية بصفة خاصة من الدراسات الهامة التى تساهم فى رسم السياسات الانتاجية للسلع على أسس سليمة، وتعتبر الطاقة الاستهلاكية محصلة تأثير مجموعة من

العوامل مثل عدد السكان / تدفق اللاجئين / الطاقة الانتاجية / الاسعار ومستويات الدخل وتوزيعه / العادات والتقاليد / الوعى الغذائى / مستوى التعليم .

٣- تعتبر مصر من الدول النامية فى مجال الانتاج الحيوانى من حيث قلة اعداد الحيوانات الزراعية وانخفاض مستوى انتاجها.

١ - مقدمة:

تعد مشكلة الأمن الغذائى فى مصر من أهم المشكلات التى تواجه الاقتصاد الوطنى، وتمثل عائقا أمام تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نظرا لتعدد أبعاد المشكلة اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا، حيث فاقت معدلات النمو فى الأستهلاك المحلى معدلات النمو فى الانتاج المحلى الكثير من السلع الغذائية الرئيسية، وازدادت الفجوة الغذائية اتساعا عاما بعد الأخر، الأمر الذى ترتب عليه تزايد اعتماد الدولة على استيراد كثير من السلع الغذائية الرئيسية من الخارج وانعكاس ذلك على زيادة الأعباء على ميزان المدفوعات الذى أثر بالسلب على جميع برامج التنمية المستدامة، حيث تمثل الثروة الحيوانية دورا مميزا ويأتى هذا الدور الذى تساهم فيه بشكل كبير فى الانتاج بالتالى زيادة الدخل القومى، وزيادة دخل الفرد بشكل عام كما أنها تدخل فى العديد من الأنشطة الصناعية التى بدورها تعتمد على المنتجات الحيوانية كمواد أولية.

ومما لا شك فيه أن قضية الأمن الغذائى تفرض نفسها على الاقتصاد المصرى نظرا لارتباطها الوثيق بعملية التنمية الاقتصادية من ناحية والاستقرار السياسى والاستقرار الاجتماعى من ناحية أخرى، وهى قضية ذات جوانب متعددة ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بعدد من القطاعات والمؤسسات المختلفة فى الدولة، الا أنها ترتبط بصفة أساسية بالقطاع الزراعى، ومن ثم تجعل من التنمية الريفية أمرا حيويا لانتاج مزيد من الغذاء، كذلك لا يمكن النظر الى قضية الغذاء فى مصر بمعزل عن قضية الغذاء على الصعيد العالمى، فقد كانت الظروف والعوامل الطبيعية المؤثرة على حالة الانتاج

والتجارة العالمية للحاصلات الزراعية الرئيسية (وخاصة الحبوب التي تشكل المكون الرئيسي للأمن الغذائي العالمي) والتطورات في الأونة الأخيرة من حيث العلاقات والفكر السياسي والاقتصادى العالمى وتأثيرهم على الأمن الغذائى خاصة بالنسبة للدول النامية ومنها مصر، مما يستلزم تضافر الجهود لتحقيق المستوى المطلوب من الأمن الغذائى.

٢- الدراسات السابقة:

١- دراسة^١: رمسيس رزق الله واخرون، انتاج واستهلاك اللحوم الحمراء والبيضاء في مصر ، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية المجلد ١٠ (١٢)، جامعة الاسكندرية، ٢٠١٩ .

اهداف الدراسة:

دراسة تطور الانتاج والاستهلاك ومتوسط نصيب الفرد من اللحوم الحمراء والبيضاء ودراسة اهم المتغيرات المؤثرة على الكمية المستهلكة منهما والتنبؤ بالكمية المستهلكة حتى عام ٢٠٢٢.

نتائج الدراسة:

تبين ان إجمالي انتاج واستهلاك اللحوم الحمراء في مصر اتجه للزيادة بمعدل تغير سنوي بلغ نحو ١.٤٠٪ ، ٢.٨٧ % ، وبتقدير اهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على الكمية المستهلكة من اللحوم الحمراء تبين انها: انتاج اللحوم الحمراء- زيادة عدد السكان- نقص سعر التجزئة الحقيقي للحوم الحمراء ، نقص السعر العالمي للحوم الحمراء ، زيادة سعر التجزئة للحوم البيضاء .

^١ رمسيس رزق الله واخرون، انتاج واستهلاك اللحوم الحمراء والبيضاء في مصر ، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية المجلد ١٠ (١٢)، جامعة الاسكندرية ٢٠١٩ .

٢- دراسة^٢: حسن موسى رضوان، المرود الاقتصادي للاستثمار في انتاج اللحوم الحمراء في مصر ، رسالة دكتوراه، جامعة اسيوط ، ٢٠١٧ .

اهداف الدراسة:

- ١- التعرف على الوضع الراهن في استثمارات قطاع الانتاج الحيواني .
- ٢- التعرف على انتاج اللحوم الحمراء من مصادرها المختلفة .
- ٣- دراسة اقتصاديات اللحوم الحمراء من حيث كفاءتها الانتاجية و الاقتصادية و تقييم مشروعاتها .

ما توصلت اليه الدراسة:

- ١- تبين ان متوسط قيمة الانتاج الحيواني بالاسعار الجارية و الاسعار المثبتة قد بلغت حوالى ٥٤.٢ و ٤٠.٦ مليار جنيه على التوالى .
- ٢- هناك زيادة معنوية احصائيا فى أعداد الحيوانات الحية و اعداد المذبوحات خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠١٤ لكل من الابقار و الجاموس و الاغنام و الماعز .

^٢ حسن موسى رضوان، المرود الاقتصادي للاستثمار في انتاج اللحوم الحمراء في مصر ، رسالة دكتوراه، جامعة اسيوط ، ٢٠١٧ .

٣- دراسة^٣: حسن رمزي، عماد الدين عبدالرحمن، دراسة اقتصادية لبعض المشروعات الاستثمارية بالقطاع الزراعي (الانتاج الحيواني) ، دراسة حالة على محافظة الدقهلية، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية، ٢٠١٦ .

اهداف الدراسة:

دراسة اهم المشكلات و العقبات التي تحد و تثبط من كفاءة الاداء الاقتصادي والفنى لانتاج البروتين الحيوانى .

ما توصلت اليه الدراسة:

تبين انه تأتى فى مقدمة المشكلات ارتفاع اسعار الاعلاف و الادوية ، ارتفاع اجور العمالة ، انتشار مرض الحمى القلاعية .

٤- دراسة^٤: J.Phelan ، توجهات نظم التسجيل لتحسين السلالات و ادارة الانتاج فى البلاد الانتقالية و النامية: رؤية مستقبلية لصناعة الالبان، وقائع ندوة الفاو، سويسرا ٢٠٠٢ .

^٣ حسن رمزي، عماد الدين عبدالرحمن، دراسة اقتصادية لبعض المشروعات الاستثمارية بالقطاع الزراعي (الانتاج الحيواني) ، دراسة حالة على محافظة الدقهلية، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية، ٢٠١٦ .

^٤ J.Phelan ، توجهات نظم التسجيل لتحسين السلالات و ادارة الانتاج فى البلاد الانتقالية و النامية: رؤية مستقبلية لصناعة الالبان، وقائع ندوة الفاو، سويسرا ٢٠٠٢ .

أهداف الدراسة:

وصف واقع انتاج اللحم والالبان فى البلاد النامية وعلاقة ذلك بالاتجاه المستقبلي للسكان أو نظم الانتاج المختلفة ، وقد اوجزت تفاصيل الحاجة الى زيادة مستويات الانتاج.

نتائج الدراسة:

لقد تم وصف نظم انتاج اللبن بإيجاز بمقارنة مختلف البلاد: بلاد امريكا الجنوبية والتي تتسم بوجود نظام نرعى فيه الابقار على مراعى طبيعية ومزروعة مملوكة للقطاع الخاص، ومناطق اخرى مثل افريقيا ما تحت الصحراء حيث تنتج الماشية ثلاثة ارباع اللبن مع ملكية عامة للمراعى الطبيعية التي توفر معظم الغذاء للحيوانات ، وفى اسيا تنتج الابقار والجاموس انصبه متساوية من إجمالي امدادات اللبن ، ولخصت ايجاز العلاقات الوثيقة القائمة بين المحاصيل والثروة الحيوانية، موفرة نظاما انتاجيا يتيح سيطرة اكبر على مدخلات غذاء الحيوان عما هو فى النظم الرعوية.

٣- المشكلة البحثية:

عجز الانتاج المحلى من الثروة الحيوانية عن الوصول بنصيب الفرد الى المعدلات العالمية الموصى بها من قبل المنظمات العالمية (منظمة الصحة العالمية) نظرا لوجود عجز فى الطاقة الانتاجية عن تلبية الاحتياجات اليومية منها وعدم كفاية الانتاج لسد حاجة الأستهلاك نتيجة الزيادة المضطردة فى عدد السكان مما نشأ عنه فجوة غذائية فى هذا القطاع. زيادة الواردات من اللحوم الحمراء .

٤- أهمية البحث:

فى ضوء المتغيرات الحالية (المحلية - الاقليمية - العالمية) والتطور السريع للتكنولوجيا الزراعية وضرورة رفع نسبة الاعتماد على الذات فى الانتاج الحيوانى فان

خلال المرحلة الحالية لابد من دراسة مشكلة ضعف الانتاج من الثروة الحيوانية ووضع تصور للإجراءات التى يمكن اتخاذها فى سبيل مجابهة تلك المشكلة قدر الامكان ويمكن الاستفادة من هذا البحث وما توصل اليه من نتائج وفوائد علميه وتطبيقيه لصالح القطاع.

٥- التساؤلات البحثية:

- أ- هل يوجد علاقة بين الفجوة الغذائية وتدنى مستوى نصيب الفرد؟
- ب- هل يوجد علاقة بين انخفاض انتاج الثروة الحيوانية وحجم الأستيراد؟
- ج- ما هو حجم الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتى من الثروة الحيوانية فى مصر؟
- د- هل يوجد علاقة ايجابية بين عجز الميزان التجارى وانخفاض الصادرات من المنتجات الحيوانية؟
- هـ- ما هو الاطار المقترح لتنمية الثروة الحيوانية لتحقيق الأمن الغذائى؟

٦- المنهجية:

سوف يتبع البحث الشق النظرى والمنهج الوصفى التحليلى وذلك للوصول الى اسباب ضعف انتاج الثروة الحيوانية فى مصر ، كما سيتم استخدام المنهج الاستنباطى واستخدامه لوضع اطار مقترح لتنمية الثروة الحيوانية .

٧- المصطلحات:

تعريف الأمن الغذائى^٥:
تعتبر مسألة الأغذية كثيفة المغذيات فى مقابل الأغذية كثيفة الطاقة وقليلة المغذيات مسألى حيوية لأنها تتعلق بالتوازن بين توفير التغذية الضرورية والحفاظ على وزن صحى.

^٥ محمد محمد الشاويش وآخرون،(دراسة اقتصادية لانتاج و تسويق اللحوم الحمراء فى مصر)،معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، مركز البحوث الزراعية، وزارة الزراعة،القااهرة،مايو ٢٠١٥.

تعريف (اخر) للأمن الغذائي:

توفير مخزون استراتيجي يغطي الاحتياجات من السلع الاساسية خلال فترة معينة.

أولاً: مفهوم الأمن الغذائي:-

بدأ استخدام اصطلاح الأمن الغذائي في الأدب الاقتصادي منذ السبعينيات للدلالة على الطبيعة الخاصة للعجز الغذائي ومدى خطورته على كل من الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي ككل . وخاصة بالنسبة للدول النامية، حيث تتعدد تعريف الأمن الغذائي ولكنها تدور دائما حول قدرة المجتمع على تلبية احتياجات جميع سكانه من الغذاء الكافي والصحي خلال أى فترة من الزمن بينما يعنى مفهوم الأمن الغذائي من وجهة نظر المهتمين بالعلوم الاستراتيجية بأنه توفير مخزون استراتيجي يغطي الاحتياجات من السلع الاساسية لفترة زمنية معينة.

ثانياً: الفجوة الغذائية^٦:-

يعبر مفهوم الفجوة الغذائية عن عدم كفاية الانتاج المحلى من السلعة على سد احتياجات السكان

منها وتقدر بحساب الفرق بين الانتاج المحلى ومجموع الاحتياجات السكانية مطروح منها حجم الصادرات كما يمكن تعريف تطورات الفجوة بأنها محصلة تفوق معدلات نمو الطلب على معدلات الانتاج .

ثالثاً: طرق تقدير الفجوة الغذائية:

هناك أربعة جهات تقوم بتقدير فجوة الغذاء :

أ- طريقة تقدير وزارة الزراعة :

حيث تعتمد هذه الطريقة على تقدير الفجوة بين الانتاج المحلى والاستهلاك بطريقتين على النحو التالي:

^٦ محمود سلامة عبدالعال،(استراتيجية مصر لتحقيق الاكتفاء الذاتى من المحاصيل الاستراتيجية)،بحث زمالة كلية الدفاع الوطنى ، القاهرة ٢٠١٠.

(١) الطريقة الأولى (الفجوة الظاهرية):

تحسب من المعادلة الفجوة الظاهرية = المتاح الفعلى للاستهلاك - الانتاج
حيث يعبر المتاح الفعلى للاستهلاك الانتاج المحلى مضاف اليه الواردات والتغير فى
المخزون بعد خصم الصادرات.

(٢) الطريقة الثانية (الفجوة الموضوعية):

هى الفارق بين متوسط نصيب الفرد عالميا ومتوسط نصيب الفرد من صافى الغذاء
محليا مضروبا فى عدد السكان.

(أ) الفجوة الموضوعية = (نصيب الفرد عالميا - نصيب الفرد محليا) * عدد السكان
(ب) يتم حساب متوسط نصيب الفرد عالميا وفقا لثلاث طرق كالاتى:

١- الطريقة الأولى :

الحد الأدنى الموصى به من منظمة الصحة العالمية ومنظمة الاغذية والزراعة العالمية
(الفاو).

٢- الطريقة الثانية :

الحد المتوسط ويجب على اساس متوسط استهلاك الفرد عالميا طبقا لتقديرات منظمة
الصحة العالمية ومنظمة الاغذية والزراعة العالمية (الفاو).

٣- الطريقة الثالثة:

أ- الحد الأمثل ويحسب على أساس متوسط استهلاك الفرد فى الدول المتقدمة .

ب- طريقة جهاز التنمية البشرية :

حيث تقدر الفجوة الغذائية بنفس طريقة الثانية التى تستخدمها وزارة الزراعة .

ج- طريقة تقدير وزارة التخطيط:

وتعتمد على استخدام مقدار الانتاج الفعلى والاستهلاك الفعلى فى سنة معينة (سنة
الاساس).

ووضع افتراض أن كل من الانتاج والاستهلاك ينمو بمعدلات معينة ، وبافتراض استمرار
معدلات النمو المعتزلة لسنوات قادمة يمكن تقدير الفجوة خلال تلك السنوات .

د- طريقة تقدير المجلس القومي للانتاج والشئون الاقتصادية للفجوة الغذائية:

تشبه هذه الطريقة وزارة التخطيط. حيث تفترض تقدير الفجوة فى بعض السلع كدالة لكل من الانتاج والاستهلاك وذلك بعد أخذ سنة معينة كسنة أساس سواء للانتاج أو الاستهلاك وافترض معدل زيادة سنوي لكل منهما. رابعا: الاكتفاء الذاتي^٧:

أ- الاكتفاء الذاتي يعنى قدرة الفرد على مواجهة مشكلاته بالاعتماد على ذاته ، أما فى المجال الاقتصادى فيعنى السياسة التى تعتمدها الدولة بهدف تحقيق اكتفائها باعتمادها على مواردها الذاتية فقط.

ب- فرق الأقتصاديون بين الاكتفاء الذاتى المطلق والاكتفاء الذاتى النسبى، فالاكتفاء الذاتى المطلق ينطبق على الدولة المنعزلة وهى التى لا تصدر أى جزء من انتاجها ولا تستورد أى قسم مما تستهلكه انما تستهلك كل ما تنتجه وتنتج فقط ما تستهلكه أما الاكتفاء الذاتى النسبى فهو ممارسة اقتصادية عملية تهدف الى تقليص اعتماد الدولة على علاقتها مع العالم الخارجى والى تحقيق الاكتفاء الذاتى الاقتصادى الى هذا الحد أو ذلك بحسب امكانياتها الطبيعية والبشرية والمالية.

ج- مشكلات ومخاطر الاكتفاء الذاتى :

١- للاكتفاء الذاتى مشكلات ومخاطرة الاقتصادية السياسية والامنية أيضا: فمن الناحية الاقتصادية يميل الاكتفاء الذاتى الاقتصادى الى تحقيق النسبة الاقتصادية المتوازنة لاقتصاد متعدد الانشطة ليس على اساس نظرية التكاليف النسبية التى تعنى ان تخصص كل دولة فى انتاجها .بل على اساس أولوية اختيار الاستثمارات الأكثر انتاجية على المستوى الوطنى ، فذلك يؤدى الى اعتماد سياسة الاكتفاء الذاتى سوف

^٧ مصطفى فاروق محمود،(استراتيجية تحقيق الاكتفاء الذاتى من الغذاء فى مصر)،بحث زمالة كلية الدفاع الوطنى،الفاخرة ٢٠٠٩.

يعرض الأقتصاد الوطنى الى هدر الموارد باستغلالها فى انتاج سلع وخدمات بتكلفة اعلى كان يمكن الحصول عليها بتكلفة أقل ، حتى أنصار هذه السياسة (الاكتفاء الذاتى) يرون فيها ضرورة مؤقتة من أجل تشجيع البلدان غير الصناعية على النمو والتقدم ويعدونها نوعا من الحماية الاقتصادية لمساعدة هذه البلدان على تحقيق التنمية.

خامسا: أهمية الثروة الحيوانية وارتباطها بالاقتصاد القومى وأهميتها فى تحقيق الأمن الغذائى :

تبرز أهمية قطاع الثروة الحيوانية كواحد من بين القطاعات الاقتصادية الاساسية .حيث يساهم بنسبة كبيرة فى الناتج المحلى الاجمالى وتوفير فرص العمل لقطاع هام من السكان الريفيين، فضلا عما يساهم به فى توفير البروتين الحيوانى والمواد الخام للعديد من الصناعات.

سادسا: المساهمة فى تنشيط القطاع الصناعي:

تمثل الثروة الحيوانية المواد الأولية للعديد من الصناعات. فهناك صناعات عديدة تدخل فيها المنتجات الحيوانية مثل (صناعة الجلود مثل الملابس والبلاطى والجواكت والاحذية / أوتار الالات الموسيقية / المستلزمات الطبية كالخيوط المستخدمة فى العمليات الجراحية / والقرون والحوافر فى صناعة الغراء).

سابعا: عوامل زيادة انتاجية الثروة الحيوانية^٨:

تتأثر انتاجية الثروة الحيوانية بعدم الاستقرار حيث انها تعتمد على العديد من العوامل ،منها ما هو طبيعى،ومنها ما هو بشرى.

من أهم هذه العوامل ما يلى:

أ- العوامل البيئية:

^٨ عباس عبدالرحمن ابو عوف، (دراسة جدوى تسمين العجول فى شمال الدلتا بجمهورية مصر العربية)، اصدار المنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعة للجامعة العربية ،نوفمبر ٢٠١٥.

أن العوامل المناخية لها تأثير على المراعى فعند سقوط الأمطار أو تأخر سقوطها يؤثر على تراجع انتاج المراعى بشكل كبير مما يقلل من انتاجية الثروة الحيوانية اذا ما تصرف المربون ووفروا لها طعاما أخر مثل الخلطات الصناعية التى ترفع أسعارها مع قلة انتاجية المراعى ايضا،وتعد الثروة الحيوانية فى مصر أكثر تأثيرا بهذا العامل.
-الموارد العلفية:

المراعى الطبيعية غير متوفرة طوال أيام السنة بسبب العوامل المناخية فذلك يؤثر على إمكانية خروج الماشية لمراعى،فمنها ما يعتمد بشكل أكبر على الاعلاف،ولذلك فان توفر الاعلاف ونوعيتها واسعارها،يؤثر بشكل كبير على انتاجية الثروة الحيوانية .
-العوامل الاجتماعية:

يعتبر العنصر البشرى الأساسى فى العناية وتنمية الثروة الحيوانية فهجرة هذا العنصر من الريف الى الحضر،أثر بشكل كبير على انخفاض اعدادها وخاصة فى الوطن العربى كذلك أمتهان الوظائف بدلا من تربية الحيوانات،أما الدول العربية فهى تتبع الطرق الحديثة فى التربية حيث تقوم بإنشاء مشاريع انتاجية كبيرة يشرف عليها مهندسون زراعيون.

ثامنا: موقف الانتاج الحيواني في مصر(اللحوم الحمراء):

يتحقق الأمن الغذائي لأى بلد عندما يحصل جميع الافراد على الغذاء الكافى بكل عناصره وذلك لسد احتياجاتهم وافضلياتهم الغذائية من أجل حياة صحية .حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من المنتجات الغذائية فى مصر عام ٢٠١٧ نحو ٩٢.٩ كيلو جرام فى السنة بمعدل ٢٥٥ جرام فى اليوم، وهذا المقدار يحتوى على قدر بسيط من السعرات الحرارية يبلغ نحو ٢٥٩ سعر حرارى بنسبة ٧٪ كما يشتمل على نحو ١٩.٧ جراما من البروتين الحيوانى تمثل نحو ١٩.٤٪ من البروتين الكلى ولا يزيد مقدار الدهون فى الغذاء الحيوانى للفرد عن ١٦.٩ جراما تمثل نحو ٢٠.٣٪ .

وفيما يلى تحليل دور الانتاج الحيوانى فى الامن الغذائى المصرى خلال العشر سنوات طبقا لاحصائيات قطاع الشئون الاقتصادية. لوزارة الزراعة الفترة من عام ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٧ م .

تتكون اللحوم الحمراء من لحوم قطعان الماشية من الأبقار الكبيرة وعجول والبقر والجاموس والضأن والماعز والجمال.

جدول (١)

الفجوة الموضوعية بالآلاف طن	متوسط نصيب الفرد عالميا كجم/سنة	متوسط نصيب الفرد كجم/سنة	تقدير السكان فى منتصف العام بالآلاف نسمة	الغذاء الصافى	المتبقى لغذاء الانسان	الفاقد بالطن	الفجوة الظاهرية بالطن	المتاح للاستهلاك بالطن	الصادرات	المخزون		الواردات	الرقم القياسي	الانتاج المحلى	السنة
										آخر المدة	أول المدة				
-1268	27.7	10.85	75225	816	1174	0	-	1	1	9	5	3	100	9	2
-1296	27.7	10.83	76823	832	1195	0	2	1	0	9	9	2	101	9	2
							1	1		6	6	1	%	8	0
							5	4				5		0	0
							5	5						0	9
							5	5						0	9

-1413	27.7	9.76	78728	768	1052	0	-	1	0	9	9	2	95%	7	2
							2	0		6	6	6		9	0
							6	5				1		1	1
							1	2							0
-1473	27.7	9.38	80410	754	1117	0	-	1	0	6	9	2	97%	7	2
							3	1			6	4		8	0
							3	1				0		7	1
							0	7							1
-1521	27.7	9.28	82550	766	1053	0	-	1	0	5	6	3	98%	7	2
							2	0		0		0		8	0
							6	5				9		8	1
							5	3							2
-1527	27.7	9.65	84629	817	1088	0	-	1	0	8	5	3	99%	7	2
							3	0		0	0	3		8	0
							0	8				8		0	1
							8	8							3
-1527	27.7	10.11	86814	878	1200	2	-	1	1	1	8	3	94%	7	2
						3	4	2		3	0	8		6	0
							5	2				8		9	1
							4	3							4
-1457	27.7	11.32	88958	1007	1389	2	-	1	0	3	1	6	95%	7	2
						8	6	4			3	1		9	0
							2	1				4		3	1
							4	7							5
-1685	27.7	9.18	91023	836	1139	2	-	1	3	2	3	3	89%	7	2
						2	3	1				7		9	0
							7	6				2		1	1
							0	1							6
-1790	27.7	8.9	95203	861	1179	2	-	1	1	5	6	4	86%	7	2
						3	4	2				1		9	0
							1	0				0		2	1
							0	2							7

الميزان الغذائي بجمهورية مصر العربية الفترة من ٢٠٠٨-٢٠١٧ ، اصدار قطاع الشؤون الاقتصادية- وزارة الزراعة.

يتضح من الجول السابق ان المتاح من استهلاك اللحوم الحمراء (البقر - الجاموس - الماعز - الضأن - الجمال) من الانتاج المحلى مضافا اليه صافى التجارة الخارجية (الواردات مطروحا منه الصادرات) بالاضافة الى فارق المخزون.

قد زاد الاستهلاك الكلى من اللحوم الحمراء فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٧) حيث بلغ حده الأقصى عام ٢٠١٥ (١٤١٧) ألف طنا حينما بلغ حده الأدنى عام ٢٠١٠ (١٠٥٢) ألف طنا ، وقد أخذ الاستهلاك الكلى من اللحوم الحمراء فى مصر اتجاها عاما متذبذبا خلال فترة الدراسة وقد بلغ مقدار التغير ١٣.٢٨٥ ألف طن وتمثل ١.١٤٪ من متوسط الاستهلاك الكلى من اللحوم الحمراء فى مصر خلال فترة الدراسة والبالغ ١١٧٤ ألف طن.

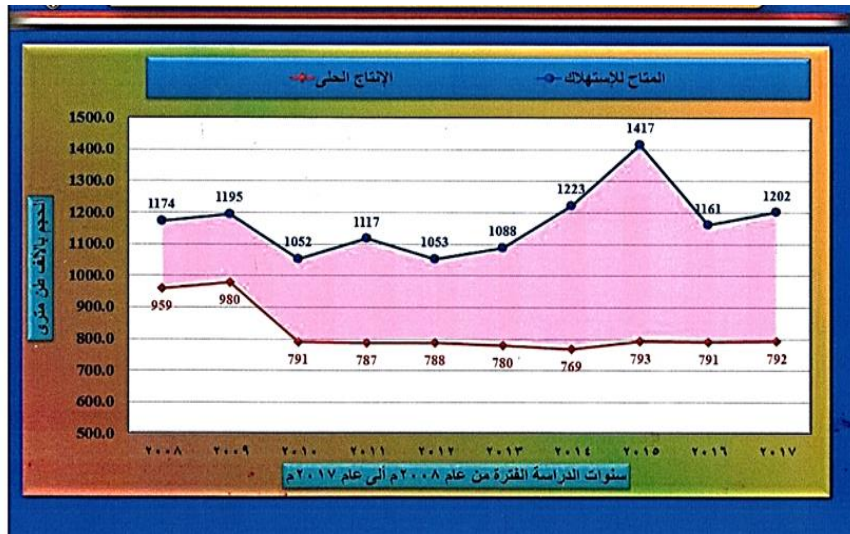
نصيب الفرد من اللحوم الحمراء فى مصر :

يتضح من الجدول أن متوسط نصيب الفرد من اللحوم الحمراء فى مصر يتميز بالتذبذب خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٧ م) وقد بلغ حده الأقصى سنة ٢٠١٥ حيث بلغ ١١.٣٢ كجم / سنة بينما بلغ حده الأدنى عام ٢٠١٦ حيث بلغ ٩.١٨ كجم / سنة ، وقد أخذ متوسط نصيب الفرد من اللحوم الحمراء اتجاها عاما متذبذبا خلال فترة الدراسة .

- الفجوة الظاهرية والموضوعية من اللحوم الحمراء فى مصر يتضح من الجدول تفاوت الفجوة الظاهرية من اللحوم الحمراء فى مصر بالزيادة خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٧) وبلغت حدها الأدنى عام ٢٠٠٨ حيث بلغت ٢١٥ الف طنا بينما بلغت حدها الأقصى عام ٢٠١٥ حيث بلغت ٦٢٤ الف طنا ثم تناقصت عام ٢٠١٧ الى ٤١٠ الف طنا ويمكن تفسير ذلك باستهلاك المخزون المتوفر ونقص الطلب نظرا للأرتفاع الكبير فى الأسعار .

شكل (١)

الفرق بين حجم الانتاج المحلي والتمتاع الفعلي للاستهلاك
الفجوة الظاهرية للحوم الحمراء



الميزان الغذائي بجمهورية مصر العربية الفترة من ٢٠٠٨-٢٠١٧ ، اصدار قطاع الشؤون الاقتصادية- وزارة الزراعة .

يتضح من الرسم مقارنة بين حجم الانتاج والتمتاع للاستهلاك من اللحوم (الفجوة الظاهرية)

حيث يوضح مقارنة بين الفجوة الظاهرية والموضوعية من اللحوم الحمراء في مصر خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٧

الفجوة الموضوعية من اللحوم الحمراء في مصر:

يقصد بها الفرق بين الاحتياجات الفعلية والتمتاع للاستهلاك الفعلي.

حيث أن منظمة الصحة العالمية لم توضح احتياجات الفرد من المنتجات الحيوانية بالتوضيح ، ولكن تشير الى أن يحصل الفرد على نسبة ١٠-١٥% من السرعات الحرارية اليومية من البروتين .حيث يعتمد البحث في تقديره الفجوة الموضوعية على

الحد المتوسط والذي يحسب على اساس متوسط استهلاك الفرد عالميا وهو ٢٧.٧ كجم / سنة وأوضحت النتائج أن الفجوة الموضوعية من اللحوم الحمراء في مصر قد بلغت ١٦٨٥ الف طن وأنها اتسمت بالزيادة خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٧) حيث بدأت بعدها الأدنى عام ٢٠٠٨ حيث بلغت ١٢٦٨ ألف طن في حين بلغ الحد الأقصى للفجوة الموضوعية عام ٢٠١٧ حيث بلغت ١٧٩٠ ألف طن .

تاسعا: اللحوم البيضاء:

تعرف بالدواجن وتضم كلا من الدجاج والارانب والبط والاوز و الحمام و الرومي حيث بلغ انتاج اللحوم البيضاء ١.٢٥٨ مليون طن ،حيث ساهم الدجاج بنحو ٨٠٪ من اجمالي الانتاج الكلي وبلغ انتاجه ١.٠٠٧ مليون طن، كما بلغ الغذاء الصافي من اللحوم البيضاء ٩٢٠ الف طن وكان متوسط نصيب الفرد اليومي ٢٧.٤ جرام وهذه الكمية امتدت الفرد بنحو ٤٥ سعر حراري أي ١.٢٪ من جملة السرعات الحرارية التي حصل عليها الفرد في الغذاء اليومي كما امتدت الفرد بنحو ٥.٣ جرام بروتين و نحو ٥.٢ % من جملة البروتين اليومي في الغذاء و نحو ٣.٤ % جرام دهن أي نحو ٤.١٪ من الاستهلاك الفردي من الدهون.

الاستهلاك الكلي من اللحوم البيضاء في مصر^٩:

قد بلغ المتاح للاستهلاك حده الأدنى عام ٢٠٠٨ حيث بلغ ٧٩٣ الف طن بينما بلغ حده الاقصى عام ٢٠١٥ حيث بلغ ١٣٨٥ الف طن وقد اخذ الاستهلاك الكلي من اللحوم البيضاء في مصر اتجاها عاما متزايدا خلال فترة الدراسة حتي عام ٢٠١٥ وفي عام ٢٠١٧ ارتفع معدل الاستهلاك الي ١٣٧٣ الف طن.

^٩ الميزان الغذائي بجمهورية مصر العربية الفترة من ٢٠٠٨-٢٠١٧ ، اصدار قطاع الشؤون الاقتصادية- وزارة الزراعة

جدول (٢)

الميزان الغذائي للحوم البيضاء بجمهورية مصر العربية (٢٠٠٨-٢٠١٧)

القوة الموضوعية بالآلاف طن	متوسط نصيب الفرد عالميا كجم/سنة	متوسط نصيب الفرد كجم/سنة	تقدير السكان، في منتصف العام بالآلاف نسمة	الغذاء الصاف	المتنقح، لغذاء الإنسان	الفاقد	القوة الظاهرية	المتاح للاستهلاك	الصادرات	المخزون		العائدات	الرقم القياسي	الانتاج المحلي	السنة
										أول المدة	آخر المدة				
-275	11	7.34	75225	552	793	0	4	7	2	5	2	1	100	٨	2
							1	9		4		3	%	٣	0
								3						٤	0
															8
-218	11	8.16	76823	627	898	0	-	8	4	5	5	2	105	٨	2
							2	9		4	4	4	%	٧	0
							0	8						٨	0
															9
-187	11	8.62	78728	679	974	0	-	9	5	5	5	3	114	9	2
							2	7		9	4	5	%	4	0
							5	4						9	1
															0

-162	11	8.99	80410	723	1035	0	-	1	2	7	5	3	120	1	2
						8	5	8	6		9	5	%	0	0
-160	11	9.06	82550	748	1072	0	-	1	2	3	7	6	124	1	2
						3	5	7	2	0	0	0	%	0	0
-69	11	10.19	84629	862	1237	0	-	1	1	4	3	4	142	1	2
						7	3	2	0		0	8	%	1	0
-52	11	10.40	86814	903	1295	2	-	1	2	0	4	3	154	1	2
						7	9	2	6			7	%	2	0
-32	11	10.65	88958	947	1357	2	-	1	8	0	0	1	155	1	2
						8	2	3	5			0	%	2	0
-81	11	10.11	91023	920	1318	2	-	1	2	5	0	7	151	1	2
						7	6	2	4			3	%	2	0
-105	11	9.9	95203	939	1345	2	-	1	6	1	2	1	153	1	2
						8	9	7	3			0	%	2	0
						7	7	3				2		7	1
														6	7

الميزان الغذائي بجمهورية مصر العربية الفترة من ٢٠٠٨-٢٠١٧ ، اصدار قطاع الشؤون الاقتصادية- وزارة الزراعة.

يتضح من الجدول ان نصيب للفرد من اللحوم البيضاء في مصر:

تبين ان متوسط نصيب الفرد من اللحوم البيضاء في مصر في ازدياد خلال الفترة ما بين ٢٠٠٨-٢٠١٧ وقد بلغ حده الأقصى عام ٢٠١٥ حيث بلغ ١٠.٦ كجم/سنة ، و حيث بلغ حده الأدنى عام ٢٠٠٨ حيث بلغ ٧.٣ كجم/سنة .

الفجوة الظاهرية و الموضوعية من اللحوم البيضاء في مصر:

اولا: الظاهرية:

بلغت الفجوة الظاهرية من اللحوم البيضاء في مصر في الازدياد خلال الفترة ما بين ٢٠٠٨-٢٠١٧ فقد حققت مصر فائض في الانتاج عام ٢٠٠٨ بلغ ٤١ الف طن ثم بدأت الفجوة الظاهرية في الظهور و التزايد اعتبارا من ٢٠٠٨ حيث بلغت ٢٠ الف طن بينما بلغت حدها الأقصى عام ٢٠١٥ لتصل إلي ٩٢ الف طن، ثم تناقصت في عام ٢٠١٧ إلي ٩٧ الف طن و يمكن تفسير ذلك لقلة الطلب نظرا للارتفاع الكبير في الأسعار.

ثانيا: الموضوعية:

اوضحت النتائج ان الفجوة الموضوعية من اللحوم البيضاء في مصر قد بلغت ٩٠٠ الف طن و انها قد اتسمت بالتذبذب خلال الفترة ما بين ٢٠٠٨-٢٠١٧ ، حيث بلغت حدها الأدنى في عام ٢٠١٥ حيث بلغت ٣٢ الف طن في حين بلغ الحد الأقصى للفجوة الموضوعية عام ٢٠٠٨ حيث بلغت ٢١٨ الف طن .

عاشرا: إطار مقترح لتنمية الثروة الحيوانية في مصر:

نظرا للكثافة السكانية وعجز الانتاج المحلي من الثروة الحيوانية عن مجابهة هذه الزيادة السكانية في سد الاحتياجات اليومية منها وعدم الوصول بنصيب الفرد الى المعدلات العالمية الموصى بها من قبل منظمة الصحة العالمية، وكنتيجه لهذه الأوضاع فقد تضمن توجهات الاطار المقترح تنمية الثروة الحيوانية توجهها لتحسين مستويات التغذية،

وذلك بوضع محاور وسياسات مشجعة على زيادة الانتاج المحلى من سلح الغذاء عالية القيمة الغذائية ،وإذا اخذنا فى الاعتبار عند تحديد توجهات هذه المقترحات ان يتحقق تطور ايجابى فى نصيب الفرد من هذه السلع الغذائية الهامة. لتنفيذ هذه المقترحات لتنمية الثروة الحيوانية فيجب الاعتماد على عدة محاور هامة ورئيسية كالاتى :

أولاً: تنمية الموارد المائية:

١- تنمية الموارد المائية وترشيد استخدامها لمجابهة محدودية المياه والهدف من ذلك هو توفير أكبر قدر ممكن من الموارد المائية للوفاء بخطط التنمية. سياسات تحقيق الهدف:

أ-على المدى القريب / المتوسط حتى عام ٢٠٢٥ :

١- التوسع فى التطبيقات التكنولوجية المتطورة لتحقيق الاستفادة من مياه الأمطار مثل تقنيات حصاد المياه لمراعى الطبيعية وتحقيق العائد المستدام من الزراعات المطرية .

٢- الاستفادة من الموارد المائية الجوفية فى الاستخدامات الزراعيه والمحافظة عليها من الاستغلال والاستنزاف العشوائى غير المخطط .

٣- زيادة درجة الأستقرار والاستدامة فى المناطق والمشروعات القائمة على مصادر الري الجوفى.

ب-المدى البعيد حتى عام ٢٠٣٠:

١- تطور استخدام البحث والارشاد الزراعى، استخدام التقنيات والاساليب الأكثر حداثة فى مجالات الرصد والقياس والمعلومات والاتصالات، التنبؤ بالمخاطر وحسن ادارتها ومواجهتها مع تقديم الخدمات المجانية للأغراض المجتمعية العامة وبتكلفة بسيطة للقطاع الخاص والاستثمارى.

٢- تنمية وزيادة مصادر مائية بديلة يمكن استغلالها فى بعض المجالات الزراعية المناسبة.

٣- زيادة كفاءة استخدام المياه فى الزراعة وذلك من خلال رفع كفاءة نقل وتوزيع المياه الى ٨٠٪ بالاضافة الى تحسين كفاءة الري الحقلى باستخدام نظم الري الحديثة المتطورة لتتناسب مع التراكيب المحصولية القائمة فى كل منطقة من المناطق الزراعية.

ثانياً: التوسع فى الاراضى الزراعية:

من خلال تقليل معدلات الهدر والفاقد فى الاراضى الزراعية والحفاظ على ثروة مصر فى الاراضى الزراعية.

يتحقق ذلك من خال اتباع السياسات الآتية:

أ- على المدى القريب / المتوسط حتى عام ٢٠٢٥:

- ١- حماية الأراضى الزراعية ومنع تجريف الاراضى الزراعية أو البناء عليها.
- ٢- صيانة الأراضى وذلك من خلال ادراء مسح التربة بصورة دورية وربطها بنظم تسميد محددة، بالاضافة الى الاحلال والتجديد لشبكات الصرف الزراعى المتهاكلة ، وتوفير الأسمدة المناسبة وبالكميات والمواعيد المناسبة.
- ٣- يبنى انماط تكنولوجية زراعية تركز على تكثيف استخدام كل من عنصرى العمل وراس المال معا. وذلك لتحقيق مستوى أفضل لدخول العاملين فى القطاع الزراعى.
- ٤- دعم المؤسسات المسؤلة مثل مراكز التدريب والتأهيل وتنمية المهارات لتوفير الاعداد الكافية من عناصر العمل الماهرة والمتخصصة فى لزراعة وكذلك المشروعات المرتبطة بالزراعة.

ب- المدى البعيد حتى ٢٠٣٠:

- ١- التوسع الأفقى فى استصلاح واستزراع مساحات جديدة من الاراضى الزراعية.
- ٢- الاتجاه نحو الاستصلاح والتوسع الافقى فى منطقة وسط وشمال سيناء حيث تقدر مساحة الاراضى المتوقع اضافتها فى هذا الاقليم بالتوسع على مياه ترعة السلام بأكثر من ٤٠٠ ألف فدان.
- ٣- استصلاح اراضى جديدة من الاراضى الزراعية فى مناطق توشكى وشرق العوينات والوادى الجديد

ثالثاً: زيادة انتاجية الوحدة الحيوانية من اللحوم الحمراء:

والهدف من ذلك : زيادة الانتاج من اللحوم الحمراء حتى يتحقق الاكتفاء الذاتى بنسبة ٩٠٪ بدلا من ٦٦٪ حاليا وهو ما يحقق مستوى معقول للفرد من البروتين الحيوانى وفقا للمعايير الدولية.

ويتحقق ذلك الهدف من خلال الاتى:

أ- على المدى القريب المتوسط حتى عام ٢٠٢٥:

١- التوسع فى انتاج اللحوم الحمراء من خلال مشروع تسمين العجول والوصول الى اقصى طاقة للمشروع تقدر ب ٤٠٠٠٠٠٠ رأس على الأقل لأن عملية الذبح الغير قانونى لأقل من سنتين عند وزن ٧٠ الى ٨٠ كجم وزن مما سيؤدى الى انتاج ما يعادل ٥٠٠٠٠٠٠ رأس على الأقل من تلك الأوزان الصغيرة.

٢- تحسين انتاجية الأغنام والماعز حيث يسهم فى زيادة الانتاج المحلى خاصة اذا تحقق انتشار هذه الحيوانات فى الاراضى الحديثة الاستصلاح فى جنوب الوادي مثل منطقة توشكى.

ب- على المدى البعيد حتى ٢٠٣٠:

-التخلص من الامراض التى تهدد صحة الحيوانات المزرعية .
الاهتمام بالتحسين الوراثى لماشية انتاج اللحوم، وذلك بتجهيز الابقار المحلية التى تتحمل الظروف البيئية بادخال سلالات الاجنة عالية الانتاج عليها.

٨- النتائج:

١- تعتبر قضية الأمن الغذائى من أهم القضايا التى تفرض نفسها على الاقتصاد المصرى نظرا لارتباطها الوثيق بعملية التنمية الاقتصادية من ناحية والاستقرار السياسى والاجتماعى من ناحية اخرى.

٢- تعد دراسة واقع ومستقبل الطلب على السلع الغذائية ،بصفة عامة والمنتجات الحيوانية بصفة خاصة من الدراسات الهامة التى تساهم فى رسم السياسات الانتاجية للسلع على أسس سليمة ،وتعتبر الطاقة الاستهلاكية محصلة تأثير مجموعة من

العوامل مثل عدد السكان / تدفق اللاجئين / الطاقة الانتاجية / الاسعار ومستويات الدخل وتوزيعه / العادات والتقاليد / الوعي الغذائي / مستوى التعليم .

٣- تعتبر مصر من الدول النامية في مجال الانتاج الحيواني من حيث قلة اعداد الحيوانات الزراعية وانخفاض مستوى انتاجها . ٤- حيث يتبين من الجدول السابق رقم ١ (٢٠٠٨ - ٢٠١٧) الصادرات والواردات انخفضت الواردات في ٢٠٠٩ ثم بدأت تتأرجح بين الزيادة والانخفاض حتى بدأت الى الحد الاقصى في (٢٠١٥) ٦١٤ ثم انخفضت ووصلت الى ٤١٠ من الواردات ، بينما بدأ حجم الصادرات بنسبة ضعيفة في ٢٠٠٨ حيث تبين من الجدول عدم التصدير الى الخارج من سنة ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٣ ثم بدأ يتأرجح سنة ٢٠١٤ بنسبة بسيطة حتى وصل اقصاه ٢٠١٦ (٣) ثم تراجع ٢٠١٧ (١) ، اذا نسبة الاستيراد أعلى بكثير من نسبة الصادرات وهذا يؤدي الى تدفق العملة الصعبة الى الخارج وعجز في الميزان التجارى والمناح للاستهلاك ، يتبين من الجدول سنة (٢٠٠٨) ١١٧٤ الحد الادنى حتى وصل اقصاه عام (٢٠١٥) ١٤١٧ ثم بدأ في الانخفاض عام (٢٠١٧، ٢٠١٦) .

٥- متوسط نصيب الفرد محليا وعالميا:

يتبين مدى انخفاض متوسط نصيب الفرد من البروتين الحيوانى طبقا لمنظمة الاغذية والزراعة العالمية التابعة للامم المتحدة بلغ اقصاه عام (٢٠٠٨) متوسط نصيب الفرد محليا (١٠.٨٥) بينما كان عالميا (٢٧.٧) حتى بلغ أدناه عام (٢٠١٦، ٢٠١٧) (٩.١٨، ٨.٩) حيث أنه ثابت عالميا على مدار السنين .

تبين من الجدول مقارنة بين الفجوة الظاهرية والموضوعية من اللحوم الحمراء في مصر الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١٧) حيث بلغت حدها الأدنى عام ٢٠٠٨ حيث بلغت ٢١٥ ألف طنا بينما بلغت حدها الاقصى عام ٢٠١٥ حيث بلغت ٦٢٤ ألف طن ثم تناقصت عام (٢٠١٧) الى ٤١٠ الف طنا ويفسر ذلك باستهلاك المخزون المتوفر ونقص الطلب نظرا للارتفاع الكبير في الاسعار (زيادة التضخم).

٦- بالنسبة للحوم البيضاء تبين:

تبين ان متوسط نصيب الفرد من اللحوم البيضاء في مصر في ازدياد خلال الفترة ما بين ٢٠٠٨-٢٠١٧ وقد بلغ حده الأقصى عام ٢٠١٥ حيث بلغ ١٠٠.٦ كجم/سنة ، و حيث بلغ حده الأدنى عام ٢٠٠٨ حيث بلغ ٧.٣ كجم/سنة بلغت الفجوة الظاهرية من اللحوم البيضاء في مصر في الازدياد خلال الفترة ما بين ٢٠٠٨-٢٠١٧ فقد حققت مصر فائض في الانتاج عام ٢٠٠٨ بلغ ٤١ الف طن ثم بدأت الفجوة الظاهرية في الظهور و التزايد اعتبارا من ٢٠٠٨ حيث بلغت ٢٠ الف طن بينما بلغت حدها الأقصى عام ٢٠١٥ لتصل إلي ٩٢ الف طن، ثم تناقصت في عام ٢٠١٧ إلي ٩٧ الف طن و يمكن تفسير ذلك لقلّة الطلب نظرا للارتفاع الكبير في الأسعار.

اوضحت النتائج ان الفجوة الموضوعية من اللحوم البيضاء في مصر قد بلغت ٩٠٠ الف طن و انها قد اتسمت بالتذبذب خلال الفترة ما بين ٢٠٠٨-٢٠١٧ ، حيث بلغت حدها الأدنى في عام ٢٠١٥ حيث بلغت ٣٢ الف طن في حين بلغ الحد الأقصى للفجوة الموضوعية عام ٢٠٠٨ حيث بلغت ٢١٨ الف طن.

٩- التوصيات:

من خلال البحث وما تتضمنه من مشكلة الفجوة الغذائية للمنتجات الحيوانية لتحقيق الامن الغذائي في مصر.

توصى بالاتي:-

١- النهوض بقطاع الثروة الحيوانية وزيادة الانتاج المحلي افقيا ورأسيا والقدرة على توفير الاحتياجات الغذائية من المنتجات الحيوانية لمواكبة الزيادة السكانية والحد من الاستيراد. والوصول الى الاكتفاء الذاتي مع تحقيق فائض للتصدير. ويمكن تحقيق هذا عن طريق انشاء مشروع قومي لتحسين انتاجية السلالات المحلية.

٢- التوسع في انتاج اللحوم الحمراء المحلية من خلال مشروع قومي لتسمين العجول والوصول الى اقصى طاقة للمشروع ب ٥٠٠٠٠٠٠ رأس على الاقل بما يسمح بتسمين

صغار العجول والابقار مع عدم ذبح الأقل من سنتين عند وزن ٧٠ الى ٨٠ كجم وزن فهذا يعتبر عملية ذبح غير قانونه ولكن يجب ان تكون عملية الذبح عن وزن ٤٥٠ كجم وزن مما سيؤدى الى انتاج ما يعادل ٦٠٠٠٠٠٠ رأس على الأقل من تلك الأوزان الصغيرة.

٣- يجب على الحكومة توفير اللازم من المصل واللقاح لجميع الحيوانات ضد أمراض الحمى القلاعية وحمى الوادع المتصدع والسل وأمراض البروسيلة ، حيث أن هذه الأمراض تهدد صحة الانسان والحيوان وتتسبب في خسائر فادحة.

٤- النهوض بقطاع الثروة الداجنة و اللحوم البيضاء وزيادة الانتاج المحلى افقيا ورأسيا والقدرة على توفير الاحتياجات الغذائية من منتجات اللحوم البيضاء لمواكبة الزيادة السكانية والحد من الاستيراد. والوصول الى الاكتفاء الذاتي مع تحقيق فائض للتصدير. ويمكن تحقيق هذا عن طريق انشاء مشروع قومي لتحسين انتاجية السلالات المحلية.

المراجع

حسن رمزي، عماد الدين عبدالرحمن، دراسة اقتصادية لبعض المشروعات الاستثمارية بالقطاع الزراعي (الانتاج الحيواني) ، دراسة حالة على محافظة الدقهلية، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية، ٢٠١٦.

حسن موسى رضوان، المرود الاقتصادي للاستثمار فى انتاج اللحوم الحمراء فى مصر ، رسالة دكتوراه، جامعة اسيوط، ٢٠١٧ .

عباس عبدالرحمن ابوعوف، (دراسة جدوى تسمين العجول فى شمال الدلتا بجمهورية مصر العربية)، اصدار المنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعة للجامعة العربية ،نوفمبر ٢٠١٥ .

محمد محمد الشاويش واخرون،(دراسة اقتصادية لانتاج و تسويق اللحوم الحمراء فى مصر)،معهد بحوث الاقتصاد الزراعي ، مركز البحوث الزراعية، وزارة الزراعة، القاهرة، مايو ٢٠١٥

محمود سلامة عبدالعال،(استراتيجية مصر لتحقيق الاكتفاء الذاتى من المحاصيل الاستراتيجية)،بحث زمالة كلية الدفاع الوطنى ، القاهرة ٢٠١٠ .
مصطفى فاروق محمود،(استراتيجية تحقيق الاكتفاء الذاتى من الغذاء فى مصر)،بحث زمالة كلية الدفاع الوطنى ،القاهرة ٢٠٠٩ .